

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

التمييز الأول:

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام.

التمييز الثاني:

المميز:

المميز ضده: الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٠ تقدم المميزان بهذين التمييزين للطعن في القرار الصادر

بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠ عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٣/٦٩١

المتضمن وضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ست سنوات والرسوم

ووضع المميز أيسر بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة اثنتي عشرة سنة والرسوم.

طالبين قبول التمييزين شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية:

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي:

(١) جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب إذ إنها لم تزن البينات في القضية وزناً
دقيقاً وصحيحاً.

٢) جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب إذ إن المجني عليه قد تناقضت أقواله في جميع مراحلها.

٣) إن قرار الحكم الصادر عن محكمة الجنايات موضوع هذا التمييز متناقض مع ما ورد بملخص الوقائع الواردة في لائحة الاتهام والبيانات.

٤) كان على محكمة الجنايات الكبرى استدعاء الطبيب الشرعي للاستيضاح فيما إذا كان التسحج البسيط مفتعل على ضوء ما ورد في بيانات الدفاع.

٥) وبالتناوب كان على محكمة الجنايات إجراء خبرة بمعرفة طبيب شرعي أو أكثر لبيان فيما إذا كان التسحج الذي ورد بتقرير الطبيب الشرعي مفتعل أو إنه لا يتم إلا بإيلاج قضيب منتصب.

٦) كان على محكمة الجنايات الكبرى دعوة الشهود الذين رفضوا الحضور للمحكمة كل من

الدفاع بإحضار الشهود بنفسه إذ لو استطاع الدفاع إحضارهم لأحضرهم إلى المحكمة ذلك إنه من المستقر عليه قضاءً إن حق الدفاع مصون لكل إنسان بمقتضى أحكام الدستور ولا ينتقص منه حتى لو أعلن المتهم أنه يختم بينته (تميز جزاء ٢٠٠٩/٢٠٨٤ و ٢٠٠٢/١٠٧٦).

٧) جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب إذ إنها قد أغفلت مناقشة البيئة الدفاعية كل من وكافة

الشهود لا سيما وإنهم ذكروا إن الولد شغل تبلي ومصاري وأنه ادعائه بسبب ضربه على عينه (تميز جزاء ٢٠٠٩/٥٣١ و ٢٠١٣/١٣٠٩ هيئة عامة).

٨) جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالأخذ بإفادة المتهم إذ ثبت من خلال بيانات الدفاع أنها تمت بالإكراه وأيضاً مخالفة للواقع ولما ذكره المجني عليه مما يتعين استبعاد هذا الاعتراف.

٩) جانبت محكمة الجنايات الكبرى بعدم الاستناد لما ورد بتقرير إدارة المختبرات والأدلة الجرمية القاضي بعدم العثور على مواد أو حيوانات منوية على كلسون المجني عليه وعلى المسحات الشرجية وحول الفخذين.

١٠) وبالتناوب إذا ما رأت محكمتكم خلاف ذلك كان على محكمة الجنايات أن يكون التشديد بإضافة الحد الأدنى وهو ثلث العقوبة لا الارتفاع بها إلى الحد الأعلى وهو النصف والمنصوص عليها في المادة ١٠١ عقوبات.

وتتلخص أسباب التمييز الثاني:

١) جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب إذ إنها لم تزن البينات وزناً دقيقاً وصحيحاً وجاء مشوباً بالقصور والتسبيب.

٢) جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالاعتماد على أقوال المجني عليه إذ تناقضت أقواله في جميع مراحلها مع أقوال والده المنقولة عنه.

٣) إن قرار الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى موضوع هذا التمييز متناقض مع ما ورد في ملخص الوقائع.

٤) كان على محكمة الجنايات الكبرى استدعاء الطبيب الشرعي لاستيضاح فيما إذا كان التسحج البسيط الوارد في تقريره مفتعل على ضوء ما ورد في بينات الدفاع من أن الفعل المعزو للمتهمين تبلي، وعلى ضوء مما ورد في التقرير إن التسحج ممكن أن يكون بسبب قضيبي منتصب أو ما في حكمه ولبيان فيما إذا كانت عبارة ما في حكمه ممكن أن يكون بإصبع أو أظافر أو عصا أو ما شابه ذلك.

٥) وبالتناوب كان على محكمة الجنايات الكبرى إجراء خبرة بمعرفة طبيب شرعي أو أكثر لبيان فيما إذا كان التسحج الذي ورد بتقرير الطبيب الشرعي مفتعل بإظفار المجني عليه أو أي أداة راضة أو أي طريقة أخرى.

٦) جانبت محكمة الجنايات الكبرى بعدم الاستناد لما ورد بتقرير إدارة المختبرات والأدلة الجرمية القاضي بعدم العثور على مواد أو حيوانات منوية على كلسون المجني عليه وعلى المسحات الشرجية وحول الفخذين للمجني عليه.

٧) أخطأت محكمة الجنايات الكبرى إذ إنها لم تبين وقائع الدعوى بشكل مفصل ودقيق ولم تستعرض بيانات الدفاع وكان عليها أن تعالج بيانات الدعوى وتبدي رأيها الأمر الذي يجعل قرارها في غير محله ومخالفاً لأحكام المادة ٢٣٧ من الأصول الجزائية (تميز جزاء ٢٠١٣/١٣٠٩ هيئة عامة).

٨) جانبت محكمة الجنايات الكبرى باعتبار أن المميز مكرراً بالمعنى المقصود في المادة ١٠١ من قانون العقوبات.

٩) جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بإغفال مناقشة البيئة الدفاعية (تميز جزاء ٢٠٠٩/٥٣١).

١٠) وبالتناوب إذا ما رأت محكمتكم خلاف ذلك كان على محكمة الجنايات الكبرى أن يكون التشديد بإضافة الحد الأدنى وهو ثلث العقوبة لا الارتفاع بها إلى الحد الأعلى وهو النصف كما لم تبين المحكمة سبب الأخذ بالحد الأعلى لعقوبة التشديد المنصوص عليها في المادة ١٠١ من العقوبات.

رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لكافة شروطه القانونية.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييزين شكلاً وردهما موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٣/٤٥٣ تاريخ ٢٠١٣/٤/٣ قد أحالت المتهمين:

-١

-٢

ليحاكما لدى تلك المحكمة بالتهمة التالية:

١- هنك العرض بالتغلب على مقاومة المجني عليه خلافاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١ من القانون ذاته بالنسبة للمتهم بدلالة المادة ١٠١ بالنسبة للمتهم

٢- الخطف خلافاً لأحكام المادة ٤/٣٠٢ عقوبات بالنسبة للمتهم

٣- التدخل بالخطف خلافاً للمادتين ٤/٣٠٢ و ٢/٨٠٠ عقوبات وبدلالة المادة ١٠١ من القانون ذاته بالنسبة للمتهم

٤- حجز الحرية خلافاً لأحكام المادة ٣٤٦ عقوبات بالنسبة للمتهمين

وقد سافت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهمين تمثلت بما يلي:

تتلخص وقائع هذه القضية أنه وبحود الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٠١٣/٢/٧ خرج المجني عليه (مواليد ١٩٩٧/٥/٦) من منزل ذويه الكائن في الزرقاء حي الزواهرة خوفاً من والده وقابله المتهم وأخذ يتحدث معه وعرف مشكلته واستغل ظروفه وصغر سنه وتحايل عليه واستدرجه إلى

منطقة طبربور في عمان إلى منزل المتهم وحسب الاتفاق بينهما بقصد خطفه وإبعاده عن ذويه والاعتداء الجنسي عليه وفور دخوله قام المتهمان بالإمساك به وضربه وتربيطه ووضعاً شريط لاصق على فمه وقطعة قماش على عينه وتناوبا على إجراء الفُحش به بعد أن تغلبا على مقاومته حيث قاما بتشليحه بنطاله وكلسونه وقام كل منهما بوضع قضيبه المنتصب على مؤخرة المجني عليه وبين فخذيه وحاول المتهم إدخال قضيبه في مؤخرة المجني عليه إلا أن الأخير لم يُمكنه من ذلك وبعد أن أنهيا فعلتهما منعاه من مغادرة المنزل واحتجراه إلى مساء اليوم التالي وقام المجني عليه بإخبار والده بالأمر وقُدمت الشكوى وجرت الملاحقة وألقي القبض على المتهمين واعترف المتهم بقيامه والمتهم بهتك عرض المجني عليه واحتصل المجني عليه على تقرير طبي يُشعر بالإصابات التي تعرض لها وتبين كذلك وجود تكدم وتسحج في فتحة الشرج وتبين أن المتهم مكرر بالمعنى القانوني الوارد في المادة (١٠١) من قانون العقوبات

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بينات توصلت على اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

- إنه وبتاريخ ٢٠١٣/٢/٧ وفي مدينة الزرقاء وأثناء خروج المجني عليه من منزل والده على ضوء مشكلة حصلت بينهما ولدى مسيره في الشارع العام وهو يبكي حيث التقى بالمتهمين أثناء قيادتهما للباص الذي بحوزتهما حيث اصطحبا إلى شقة في منطقة طبربور .

- وأثناء وجوده داخل الشقة قام المتهم بتربيط المجني عليه بواسطة مشد على قدميه ووضع شريط لاصق على فمه هو والمتهم حيث قام بإنزال البنطلون والكلسون للمجني عليه وقام المتهم بإنزال بنطلونه وقام بتقبيل المجني عليه على رقبته ووضع قضيبه بين فخذيه .

- وبعد انتهاء المتهم قام المتهم بتكرار الفعل نفسه وبعدها طلبا منه أن يستحم .

- وبعدها أعاد المجني عليه مع المتهم إلى مدينة الزرقاء في اليوم التالي وطلبا منه عدم إخبار أي شخص وبعدها قام المجني عليه بإخبار والده بما حصل معه وعلى هذا الأساس قدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة سالفه الذكر وبتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠ وفي القضية رقم ٢٠١٣/٦٩١ أصدرت حكمها المتضمن:

١- وعملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين من جنحة حجز الحرية وفقاً لأحكام المادة (٣٤٦) عقوبات .

٢- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين لعدم قيام الدليل القانوني المقتنع من جناية الخطف وفقاً لأحكام المادة (١/٣٠٢) عقوبات وجناية التدخل بالخطف وفقاً لأحكام المادتين (٤/٣٠٢ و ٨٠) عقوبات .

٣- وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين كل من

العرض بالتغلب على مقاومة المجني عليه وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) وبدلالة المادة (١/٣٠١) من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين وبدلالة المادة (١٠١) من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم

وعطفاً على قرار التجريم واستناداً لما ورد به قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وضع المجرمين

بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم محسوبة
لهما مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة (١/٣٠١) عقوبات قررت المحكمة تشديد العقوبة بحق
المجرمين بإضافة النصف إليها وهي سنتين أشغال شاقة مؤقتة بحيث تصبح ست
سنوات والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف.

أما فيما يتعلق بالمجرم
وكونه مكرراً بالمعنى القانوني
قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (١٠١) من قانون العقوبات تضعيف عقوبة
المجرم لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة اثنتي عشرة سنة والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهمان بالقرار قطعاً فيه بهذين التمييزين.

كما رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة
١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى.

وعن أسباب التمييزين كافة الدائرة جميعها حول الطعن بوزن البينة وتقديرها
وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه.

فإن محكمتنا وباستعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات وبصفقتها محكمة
موضوع نجد:

أ- من حيث الواقعة الجرمية:

(إنه وبتاريخ ٢٠١٣/٢/٧ وفي مدينة الزرقاء وأثناء خروج المجني عليه
المولود بتاريخ ١٩٩٧/٥/٦ من منزل والده اثر مشكلة حصلت بينه
وبين والده، ولدى مسيره في الشارع قابله المتهم الذي وجده يبكي حيث استغل

صغر سنه وظروفه بعد أن عرف مشكلته مع والده، وتحايل عليه واستدرجه إلى منزل المتهم في طبربور، ولدى وصولهما إلى منزل المتهم قام المتهم بتربيته بواسطة مشد على قدميه ووضع شريط لاصق على فمه هو والمتهم وقام المتهم بإنزال بنطلون المجني عليه وكلسونه، وقام المتهم بإنزال بنطلونه وقام بتقبيل المجني عليه على رقبته ووضع قضيبه بين فخذه، ثم كرر المتهم الفعل نفسه مع المجني عليه بعد ما طلبا منه أن يستحم، بعدها أعاد المتهم المجني عليه إلى مدينة الزرقاء وطلبا منه عدم إخبار أي شخص بعدها قام المجني عليه بإخبار والده وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة).

ب- من حيث التطبيقات القانونية:

فإن الأفعال التي قارفها المتهمان تجاه المجني عليه والمتمثلة:

(١) اصطحاب المجني عليه وأخذه إلى شقة عائدة للمتهم

(٢) تهديده وضربه وتربيته ونزع ملابسه.

(٣) التعاقب بوضع كل منهما قضيبه بين أفخاذ المجني عليه.

فإنها تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ١/٣٠١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين وبدلالة المادة ١٠١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم كونه صدر بحقه حكم يقضي بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧ وتم إسقاطه بالغفو بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣٠ بموجب القضية رقم ٢٠١١/٧٩٣ (جنايات الزرقاء) وحكم آخر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٧ في القضية رقم ٢٠٠٣/٤٠٣ يقضي باعتقاله لمدة سنتين مما يعتبر معه مكرراً بالمعنى القانوني وفقاً لأحكام المادة ١٠١ من قانون العقوبات.

أما فيما يتعلق بجرمي الخطف والتدخل بالخطف وجنحة حجز الحرية وحيث ثبت من البينة المقدمة أن المجني عليه ذهب مع المتهمين بمحض إرادته وسنحت له أكثر من فرصة لتركهما إلا أنه بقي معهما لليوم التالي بإرادته، مما يتعين معه إعلان براءة المتهمين من هذه التهم.

وحيث انتهى القرار المطعون فيه للنتيجة ذاتها فيكون موافقاً للواقع والقانون.

ج- من حيث العقوبة المفروضة:

فإنها تقع ضمن حدودها القانونية عن الجريمة التي أدين بها المتهمين.

أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإن ردنا على أسباب التمييزين ما يكفي للرد على ذلك مما يتعين معه تأييد القرار المطعون فيه كونه جاء مشتملاً لكافة شروطه القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من الأصول الجزائية.

لذا نقرر رد التمييزين وتأييد القرار المطعون فيه

قراراً صدر بتاريخ ٣٠ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠١٤ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان

دقيق/ ع م